

الحجازيون في مصر

في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم



تمهيد



من الثابت تاريخياً أن الارتباط البشري والاقتصادي والحضاري بين مصر وشبه الجزيرة العربية. كان قائماً منذ أقدم العصور. وقد ازداد هذا الارتباط، قوة واندماجاً بالفتح الإسلامي في مصر عام ٢١ م. ووفود الهجرات العربية إليها. واستقرارها على أرض مصر. وتعرّب مصر. واندماجها في كيان الأمة العربية الإسلامية، وقيامها بدور فعال ومؤثر في التاريخ العربي الإسلامي، منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا.

أصبحت مدن مصر وقراها منذ العصر الإسلامي الأول، ميداناً مفتوحاً لأنباء الجزيرة العربية يؤمونها. ويمارسون فيها أنشطتهم الاقتصادية. ويستقرون فيها، دون أن يكون هناك أي قيد على تحركاتهم. أو استقرارهم، أو ممارستهم لأنشطتهم، بحكم أن مصر أصبحت جزءاً من الأمة العربية الإسلامية، بل وكانت القاهرة في فترات من التاريخ الإسلامي. وحتى نهاية العصر المملوكي ٩٢٣ م/١٥١٧ م، عاصمة للدولة التي لها السلطان على مصر ومعظم بلاد شبه الجزيرة العربية. وأصبح للأوقاف الموقوفة على الحرمين في مصر دور كبير في انعاش الحياة الاقتصادية في الحجاز، كما كان لهذه الأوقاف دور كبير في تقوية الروابط بين مصر والحجاز^(١)

كذلك أم أبناء مصر من المسلمين بلدان شبه الجزيرة العربية، إما بقصد أداء فريضة الحج واستقرار بعضهم في المدن المقدسة، وإما بقصد التجارة وممارسة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، والاستقرار في مدن وموانئ هذه البلدان، والاندماج اجتماعياً في مجتمعات هذه المدن والموانئ^(٢٢).

ودراسة موضوع العلاقات بين مصر وبلدان شبه الجزيرة العربية في مختلف الفترات التاريخية منذ دخول مصر في الإسلام وحتى وقتنا هذا، يحتاج إلى فريق من الباحثين، يعكف على الحوليات الموسوعية التي كتبها السابقون، ليحلل هذه العلاقات من جوانبها المختلفة، لتكون بمثابة صفحة جديدة في إعادة كتابة تاريخنا العربي الإسلامي، وقد قام بعض الباحثين فعلاً ببعض الدراسات الجادة التي سبقت الإشارة إليها، حول هذا الموضوع، ولكن لا يزال في المجال متسع كبير.

وموضوع الدراسة التي نبدأها بالحلقة الأولى، يرتبط بالفترة التاريخية التي عرفت في تاريخنا العربي بالعصر العثماني، والتي تمتد من مطلع القرن العاشر الهجري إلى القرن الرابع عشر الهجري، أي الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي، والتي تبدأ على وجه التحديد بعام ٩٢٣ م/١٥١٧ م، أي منذ دخول السلطان سليم مصر وإنهاء كيانه الدولة المملوكية وفرض السلطان العثماني على بلاد الشام ومصر والحجاز، ثم اليمن والعراق ومنطقة الخليج بعد ذلك.

وستعتمد هذه الدراسة أساساً على مصدر أهمه الباحثون، هو وثائق المحاكم الشرعية، التي كانت تقوم في ذلك العصر بعمل الكثير من الوزارات التي يشملها التنظيم الحديث للدولة، فقد كانت تقوم بعمل وزارات العدل، والداخلية والمالية والزراعية والمحاربية، وكل ما يتعلق بالمعاملات بين أبناء المجتمع فيما بينهم، أو فيما بين أبناء المجتمع والإدارة. كل ذلك كان يسجل أمام قاضي الشرع الذي تقع هذه المعاملات في دائرة اختصاص محكمته.

وخلال بحثي في هذه الوثائق، الذي يزيد على العشرين عاماً، ومعاشرتي اليومية لسجلات هذه المحاكم. سواء المركزية منها والتي كانت قائمة في أحياء القاهرة، أو سجلات محاكم الأقاليم منها، والتي كانت قائمة في المدن المصرية المختلفة^(٢٣)، عثرت على كمٍّ ضخم يتعلق بأبناء بلدان الجزيرة العربية: الحجاز، اليمن، حضرموت، عمان، نجد، بل والعراق، تناولت حياتهم

الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية المختلفة، التي كانوا يمارسونها في القاهرة والمدن المصرية المختلفة، والدور الذي لعبوه في بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية، في مصر في ذلك العصر^(١٤)، وقد شغلت بهذا الموضوع فترة طويلة من الزمن، وسوف أعالج من خلال هذه الوثائق هذه الموضوعات مع عدم إهمال الإشارات التي وردت في المصادر المعاصرة والدراسات الحديثة، اتباعاً للمنهج العلمي والأمانة التاريخية، ونبدأ هذه الدراسة عن «الحجازية الحجازية في مصر في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي».

ولكن الدراسة توجب بادئ ذي بدء الإشارة الموجزة عن المسالك البرية والبحرية التي كانت تربط مصر بالجزيرة العربية في ذلك العصر.

أولاً: المسالك البرية:

إن اتصال مصر ببلدان شبه الجزيرة العربية، كان يتم منذ أقدم العصور، براً وبحراً، وقد أصبحت لمسالك هذا الاتصال شهرة، منذ الفتح الإسلامي، وبخاصة مع الحجاز، حيث الأماكن الإسلامية المقدسة، وقد عرف المسلك البري تاريخياً منذ تلك الفترة باسم «طريق الحاج»، أو «الدرب المصري»، وقد كان يسلك هذا الطريق الحجاج والتجار، حيث وفرت في محطاته، بعض وسائل الراحة الضرورية لقافلة الحاج وللقوافل التجارية، وأهمها الماء اللازم لتزويد القوافل به، كما أنه وجد بكثير من هذه المحطات الأسواق التي يقوم الحجاج والتجار فيها ببيع السلع التي يحملونها معهم^(١٥)، ويشتررون في طريق عودتهم السلع المختلفة التي يتاجرون بها في أسواق القاهرة والإسكندرية والمدن المصرية الأخرى، وكذلك كان يفعل الحجاج والتجار المغاربة الذين كانوا يشكلون جزءاً من قافلة الحاج المصري، وكذلك حجاج بلاد التكرور والسودان الغربي^(١٦).

وقد كان هذا الطريق يبدأ من «بركة الحاج»^(١٧) ظاهر القاهرة ثم عجرود^(١٨) ثم يتحرك الراكب إلى «السويس»، ثم يتجه إلى «نخل» بسياء ثم يتحول إلى «العقبة»^(١٩) ثم تظل القافلة تنتقل من محطة إلى أخرى من المحطات، التي رصدتها لنا المصادر التي تحدثت عن قوافل الحاج ومن أشهرها عند العقبة: حقل، مدين، عيون القصب، المويحة، الأزلم^(٢٠)، اكري، الحوراء، نبطة، ينبع^(٢١)، بدر، رابع^(٢٢)، خليص^(٢٣)، عسفان^(٢٤)، بطن مر، مكة المكرمة. ثم يسلكون بعد ذلك الطريق الداخلي الذي يربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة، وقد

ظل هذا المسلك البري هو الطريق الرئيسي الذي يسلكه الحجاج والتجار، المصريون والمغاربة والأفريقيون، وهو نفس الطريق الذي يسلكه أبناء شبه الجزيرة العربية في اتجاههم نحو مصر وبلاد المغرب وإفريقيا الغربية.

ثانياً: المسالك البحرية:

كانت المسالك البحرية التي تربط مصر ببلدان شبه الجزيرة العربية، ذات أهمية كبيرة منذ بداية العصر الإسلامي، وكانت هذه المسالك عبارة عن طريقين يؤمها الحجاج والتجار هما: أولاً: طريق يبدأ من القاهرة عن طريق النيل أو البر، حتى مدينة قوص بصعيد مصر، ثم يقطعون الصحراء على ظهور الجمال إلى ميناء «عذاب»^(١٤) على البحر الأحمر، أو إلى ميناء «القصر»^(١٥)، بعد أن تضاءلت أهمية «عذاب» عندما هجرها الحجاج والتجار، نتيجة لمغالات أهل «عذاب» في أخذ الأجور من الحجاج والتجار، فازدادت أهمية القصر، وقلت أهمية «عذاب» ومن «عذاب» أولاً، ثم «القصر» كانت «الفلايك» تنقل الحجاج والتجار إلى مواني «جدة»، أو المخا، أو الحديدة، حسب الوجهة التي يريدونها.

ثالثاً: طريق القاهرة - السويس - جدة. أو المواني الأخرى:

وتؤكد المصادر المعاصرة الأهمية التي اكتسبها هذا الطريق منذ مطلع العصر الحديث، بل ومنذ العصر المملوكي، فابن إياس يذكر لنا كثيراً من النصوص التي تؤكد ازدياد أهمية هذا الطريق عند حديثه عن سفر التجار والحجاج، ونقل العساكر، إلى الجزيرة العربية، ويذكر أنهم «يتجهون إلى السويس، ويتزلون من هناك إلى البحر الملح، حتى يصلون إلى جدة» كذلك أكدت لنا هذه الحقيقة كتب الرحلات التي سبقت الإشارة إليها، وسجلات المحاكم الشرعية، التي تسجل أنه أصبح للتجار وكلاء ينتد السويـس^(١٦)، كما سئى فيها بعد.

الحجازيون في مصر:

استمرت هجرة القبائل الحجازية إلى مصر، منذ الفتح الإسلامي، وحتى القرن الثالث عشر الهجري، القرن التاسع عشر الميلادي. واستقرت بعض فروع هذه القبائل في ريف مصر، وكونت تجمعات سكنية. صارت تشكل نجوعاً وقرى، تعرف بأسماء هذه القبائل، ومن أشهر

هذه القبائل التي استقرت فروعها. حرب. سليم، جهينة^(١٨). وقد استقر معظم هذه الفروع في صعيد مصر. في محافظات. المنيا، أسيوط. وسوهاج. أما في الوجه البحري فقد استقرت بعض الفروع من القبائل الحجازية في قرى محافظات الشرقية والغربية والقليوبية. هذا فضلاً عن بعض الفروع التي فصلت التجوال والترحال من شال البلاد إلى أقصى الجنوب. وقد عرفت هذه الفروع المتجولة في ريف مصر باسم «عرب الحبش» لاستعمالهم في سكانهم خياماً من الحبش، المصنوعة من صوف الأغنام. وقد لعب عربان الحجاز في ريف مصر دوراً ذا شقين. شق إيجائي، وشق سلمي^(١٩)، ليس هنا مجال معالجته، حيث أن الدراسة تركز اهتمامها على الحالية الحجازية في المدن المصرية والأنشطة التي مارستها.

إن سجلات المحاكم الشرعية المركزية منها. وسجلات محاكم المدن الإقليمية، تؤكد وجود جالية حجازية ضخمة قطعت المدن المصرية، وابن عباس المصدر المعاصر للسنوات الأولى من الحكم العثماني يذكر في أحداث ٩٢٣ هـ/١٥١٧ م. سنة دخول السلطان سليم ما يفيد وجود جالية حجازية كبيرة كانت تقيم بالقاهرة^(٢٠)، وقد مارست هذه الجالية الأنشطة التالية:

أولاً: النشاط التجاري والمالي:

شهدت السوق المصرية منذ مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، فترة من الكساد نتيجة لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ١٤٩٨ م. ومحاصرة البرتغاليين للسواحل الإسلامية، واستمر هذا الكساد السنوات الأولى من الحكم العثماني، ولكن بعد صدور قانون نامة مصر ٩٣١ هـ/١٥٢٥ م. عاد للسوق المصرية استقرارها، وأخذت تستعيد مكانتها، كمحور للنشاط التجاري بين بلاد الشرق وأوروبا وأفريقيا^(٢١). وهنا بدأ يظهر دور الجالية الحجازية في المجال التجاري والمالي، كما تسجله وثائق المحاكم الشرعية، فترصد لنا تواجد الحجازيين. وممارستهم لهذه الأنشطة في أسواق القاهرة والمدن المصرية المختلفة، وتذكر أن عجلان بن عمار بن حسن الحجازي، الحازمي. كان يعمل تاجراً بسوق أمير الجيوش^(٢٢)، وكذلك كان يعمل بهذه السوق كل من، عودة بن حسين بن سليم الحجازي السالمي. ومبارك ابن طرفة الحجازي البجوي، من عربان حرب الينبي، والحاج حمدان بن الحاج خضر بن خليفة الحجازي البجوي السالمي من عربان حرب الينبي^(٢٣). وكذلك كان سليمان بن حسان ابن نصر السالمي الحجازي الينبي التاجر السفار^(٢٤)، أي الذي يعمل بتجارة النحاس. كما

عمل بعضهم بالتجارة في العطور، وتذكر أن «حسين بن علي بن جميل الينبي الحجازي، العطار بسوق الفحامين»^(٢٥) بالقاهرة المحروسة^(٢٦) وقد اشتغلوا بالتجارة في مختلف السلع التي كانت تتداول بالأسواق المصرية، والوثائق تذكر لنا أنهم مارسوا هذه الأعمال التجارية في مدن المنصورة والإسكندرية ورشيد ودمايط^(٢٧). أما أهم الأعمال المالية التي اشتغلوا بها فهي: الصيرفة، وهذا يدل على أن بعض أفراد هذه الجالية كان لديه رأس مال ضخيم كان يعمل على استثماره في الصيرفة، وقد أكد لنا هذه الحقيقة ابن إياس المعاصر لبداية الفترة حيث ذكر أن هناك صياقة حجازيين^(٢٨) ثم جاءت وثائق المحاكم الشرعية لتؤكد حقيقة اشتغال الحجازيين بهذا العمل المالي؟ فقد ادعى السيد الشريف مشعل بن السيد الشريف أحمد بن السيد الشريف راجح اليراهيمي، وهو وصي شرعي من قبل الشرع الشريف على أتياع المرحوم السيد الشريف إسماعيل بن الشريف يحيى بن الشريف محمد الحجازي الحسني الينبي، علي بريك تريل الله بن حسن الحجازي الينبي، الصيرفي بسوق بين القصرين^(٢٩) بأنه تسلم من السيد الشريف إسماعيل المتوفي المذكور، في حالة حيوية، من الماورد البلدي خمسون رطلاً، ضمن دست نحاس، وأزرق مناصفة، محبوك، ونصف سوسنة خمسين، ذرعها عشرون ذراعاً، وحلق خمسين محبوك الطرفين، ومطالته بذلك، فسل سؤاله عن ذلك، فأجاب بالاعتراف في ذلك جميعه، فأمر المحاكم الموحي إليه، بدفع ذلك للوصي المذكور، فسلمه بعضها ودفع ثمن الماورد والدست، وأبرأ ذمته مما عليه^(٣٠). وقد كان المرحوم السيد الشريف إسماعيل الحسني، يشتغل بالصيرفة، بخط الشوايين^(٣١) تجاه سوق الغزل^(٣٢) بالقاهرة المحروسة، كذلك كان الحاج مبارك بن ابراهيم بن بارك الحجازي الينبي يعمل بنفس المهنة، مهنة الصيرفة، ويقرض من أمواله من يريد الاقتراض طبقاً للنظام المالي الذي كان قائماً. فقد أقرض الحاج أبو الخير بن محمد بن عبدالله «الدولب في الغلال بساحل بولاق: مبلغاً من المال قدره سبعة وثلاثون ديناراً، قسطها له بالاتفاق فيما بينهم أمام قاضي الشرع على مدتين»^(٣٣).

كما اشتغل بعض الحجازيين بعمل آخر مرتبط بالأعمال المالية والتجارية وهو «السمرة» فنجد مثلاً أن «حمدان بن مرشد بن حميدان، الحجازي الصفراوي. السمار بالصاغة»^(٣٤) والوثائق التي لدينا بها الآلاف من الأمثلة على الاشتغال بهذه المهن في القاهرة والمنصورة والإسكندرية ورشيد ودمايط وغيرها من المدن التجارية ومدن الثغور. والآن نلقي نظرة على مجال آخر استثمر فيه الحجازيون أموالهم، ونقصد به امتلاك العقارات.

ثانياً: امتلاك العقارات:

تثبت الوثائق من خلال عقود البيع والشراء والاسقاط، دفاتر التركات أن كثيراً من أبناء الجالية الحجازية، أصبحوا يمتلكون العقارات في المدن المصرية وخارجها بل وعملوا على استثمارها استثماراً وسكناً، وزراعة إذا كانت من الأراضي التي تزرع وأصبح لهم حق الانتفاع كيفما شاءوا، على حد تعبير الوثائق ذاتها فتجد أن حسين بن علي بن جميل النجدي الحجازي. العطار بسوق الفحمين بالقاهرة المحروسة يشتري من منصور وعلي ولدا الحاج محمد بن الحاج حسن من أهل بركة الحاج، ثلث جنية بالجهة الشرقية، والتي يتخلل أرضها أنشأ بالبح الحياتي الودي، وبها بئر ماء، وكذلك قطعة الأرض الكاينة بالجنية المذكورة، شركة موسى وزفروق، بما فيها من المنافع والمرافق والحقوق، المحصور ذلك بحدود أربعة معلومة كل من الطرفين البائع والمشتري^(٣٥)، هذا فضلاً عن امتلاكهم للحوانيت. والدور في أحياء القاهرة والمدن المصرية الأخرى، وأهمها الأحياء التي تركزت فيها عقارات الحجازيين بالقاهرة، خط الفحمين والصاغة وقناطر السباع (السيدة زينب)، وبولاق القاهرة، وبين القصرين والدرب الأحمر والغورية وطولون. كما أصبح لبعضهم الوكالات التجارية التي تسمى بأسمائهم^(٣٦).

ودفاتر التركات كثيراً ما ترصد لنا وثائق صادرة من قضاة «مكة المكرمة» و«المدينة المنورة» و«جدة العامرة»، تفيد حق حاملي الوثائق في شركات المتوفي العقارية وغيرها، وكانت المحاكم الشرعية المصرية بعد التثبت من صحتها تعتمد عليها، وتأمّر أمين بيت المال، بصرف مستحقاتهم لهم^(٣٧).

ثالثاً: الحجازيون والحياة الاجتماعية:

إن النتيجة المنطقية لاستقرار الكثير من أبناء الحجاز في مصر، ومشاركتهم في أنشطة الحياة الاقتصادية فيها واختلاطهم بأبناء المجتمع المصري، وبالجاليات العربية الأخرى، التي استقرت في مصر من مغاربة وشوام وعراقيين ومغنيين، فضلاً عن الجاليات غير العربية من إيرانيين وهنود وأفريقيين، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن تندمج الجالية الحجازية في بوتقة هذا المجتمع تتزوج منه وتزوجه، وتندمج في عاداته وتقاليده تتأثر به وتؤثر فيه بالقدر الذي يتاح لها، وهذا ما حدث فعلاً، فيوجد بين هذه الوثائق كمٌّ ضخم من عقود الزواج بين حجازيين ومصريات

ومغربيات وشوام وأفريقيات، وكذلك عقود الطلاق والإبراء، كما توجد عقود زواج بزواج مصريين ومغاربة وشوام، بمحازيات، وهذا يدل على الاندماج الاجتماعي بين الجالية المحجازية وغيرها من فئات المجتمع المصري، وعلى سبيل المثال فإن السيد محمد بن السيد أحمد بن السيد نور الدين علي الحسيني الحنفي، المدرس بالخرمين الشريفين، يصدق مخطوبته الحرمة ستيته المرأة ابنة محمد بن قاسم، صداقاً، قدره من الذهب السلطاني الجديد، معاملة تاريخه بالديار المصرية، عشرون ديناراً، ويقرها في عقد النكاح بشروط اشترطها عليه، كي تضمن استقرار حياتها معه (٣٨). وهكذا.

وقد تميزت العلاقات الاجتماعية بين أبناء الجالية المحجازية في مصر بالترابط القوي، ففي حالة وفاة أحدهم، فإن أفراد الجالية يعملون على حماية أيتامه إذا كانوا قُصراً ويطالبونهم بحقوقهم من المدينين، أو تسوية ديونهم، فمثلاً نجد أن أحمد بن علي بن إبراهيم الصفراوي من الجديدة (٣٩)، طلب من علي بن شامي بن عطية المحجازي الصفراوي من الجديدة كذلك، الوصي الشرعي على ولد عمه محمد القاصر ابن يوسف بن عيسى بن إبراهيم المحجازي من الجديدة، حول دين علي المتوفي، وطالب بأعذه من تركته، فقام بعد إقامة البينة بدفع المطلوب منه وسوى أمور اليتيم وحساباته وحافظ له على حقوقه (٤٠). والأمثلة على ذلك عديدة بماها دراسة مستفيضة.

أولاً: تقويم:

من العرض السابق الموجز. لبعض جوانب الأنشطة التي كان يمارسها المحجازيون في المدن المصرية نستطيع أن نؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن الجالية المحجازية لعبت دوراً كبيراً ومؤثراً في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية، خلال القرن العاشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وما لدنيا من الوثائق يتضح أن هذا الدور قد ازداد ضخامة خلال القرون الثلاثة التالية وامتد إلى أنشطة أخرى شملت معظم مناحي الحياة المصرية في الريف والمدينة، بل قد أصبح لهم دورهم في بنية الحياة الإدارية في مصر، ودراسة هذه النصوص الشرعية تحتاج إلى عين بصيرة، فرما الوثيقة الواحدة يستطيع الباحث أن يستفيد منها في دراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية حيث أن هذه الوثائق تمتاز بتسجيل تفصيل الموضوع وتفاصيله، فضلاً عن صدقها فهي لا تعرف الزيف والتضليل مثل الوثائق السياسية. وهي تخدم دراسة التاريخ

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري لكل من مصر والجزيرة العربية، ولعل في النصوص التالية التي ننشرها كنماذج للتدليل على ما ذكرنا غير دليل.

(١) مصدر الوثيقة: أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٢، مادة (٥٢)

تاريخها: ٢٨ ربيع أول ٩٧٠ هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ م.

«النص»:

«بين يدي سيدنا، ومولانا القسام، ثبت لدى سيدنا، ومولانا الحاكم الحنفي، القسام الشرعي، بالديار المصرية. بشهادة الحاج عجلان بن عمار بن حسن الحجازي الحازمي، التاجر بسوق أمير الجيوش، والمكرم عودة بن حسين بن سليم الحجازي السالمي، معرفة مبارك بن طرفه الحجازي البجيوي، من عريان حرب، الينبعي المعرفة الشرعية، وانه وكل، وأقام، وأتاب. مقام نفسه، الحاج حمدان ابن الحاج عضر بن خليفه. الحجازي البجيوي السالمي، من عريان حرب، الينبعي، في الدعوى له، وعليه، وفي المطالبة بديونه، بأسرها، قبل من كانت، وحيث يكون، وفي استخلاص ذلك. وقبضه. وفي الدعوى بذلك، والملازمة والاسراح، وفي الحبس، والرسم، وفي التوصل إلى ذلك، بكل طريق ممكن شرعي، وفي الاشهاد بذلك. وفي البيع والشري، والأخذ والعطا، وفي الشهادة بذلك، على الرسم المعتاد، وفي محاسن الحكم. وغيرها، وكالة شرعية مطلقة، مفوضة. خلا الصلح والابرى، وقبل ذلك الحاج، حمدان المذكور أعلاه، القبول الشرعي، ثبوتاً صحيحاً شرعياً. بشهادة من سمى أعلاه، وأنشهد على نفسه الكريمة بذلك، وبه شهد».

«شهود الحال».

(٢) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٦، مادة (٦١).

٣ ربيع آخر ٩٧٠ هـ / ٣٠ نوفمبر ١٥٦٢ م.

« بين يدي القسام . ادعى الحاج قبالة بن أحمد بن مفرح الحجازي ، الحسيني على السيد الشريف يوسف بن السيد الشريف علي بن السيد الشريف نصير ، الحجازي الحسيني اليمني ، الوصي الشرعي ، علي عامر ، القاصر ، هم خلف الله بن مقبل الحجازي في ذمة المرحوم السيد الشريف نصير المتوفي المذكور ، ما جعلته من الذهب السلطاني الجديد ، معاملة تاريخه بالديار المصرية ، ما به دينار واحدة . عن قرض شرعي ، ومعاملة ، وأنه انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ، والقدر باقي في ذمته ، وأن المدعي عليه . واضع يده على محلفاته ، ويطالبه بذلك من محلفاته . فسيل عن ذلك ، فأجاب بأن يبين ما يدعيه . من القدر المذكور ، وطلب منه البيان عن ذلك ، فأحضر الحاج عجلان ابن عمار ابن حسن الحجازي ، الجارفي ، التاجر بسوق أمير الجيوش ، وسليمان ابن حسان ابن نصر السلمي ، النبيوعي ، التاجر السفار ، واستشهدا فشهدا عن الاشهاد الشرعي ، في وجه المدعى عليه ، لدى مولانا الحاكم المتداعي لديه ، على اقرار المتوفي المذكور . قبل وفاته ، وهو بحال الصحة والسلامة ، والطوعية والاختيار ، بأن المدعى المذكور ، يستحق المائة دينار ، المدعى بها المذكورة ، على الحكم المشروح ، وأنه انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ، وهي باقية في ذمته ، شهادة شرعية ، مقبولة ، بالطريق الشرعي ، فسأل مولانا المتداعي ، لديه المدعى عليه المذكور . هل لك حرج في البينة المذكورة ، فقال لا حرج لي فيها ، فتذ ذلك طلب سيدنا المتداعا لديه ، تركية الشاهدين المذكورين ، فأحضر الزينى عبد المعطى ابن ابراهيم ابن عبد الله . التاجر . خارج سوق أمير الجيوش ، والشيخ ابراهيم ابن المرحوم اسماعيل ابن اسماعيل ، الامام بمدرسة سيدنا ومولانا العارف بالله تعالى ، سيدي علي البنهاوى ، التركية الشرعية ، المقبولة لدى سيدنا ، ومولانا الحاكم المتداعي إليه ، على الاستظهار اليمني الشرعي ، الجامعة لمعاني الخلف ، شرعاً فحلف على أن يستحق المبلغ المدعا به ، المذكور أعلاه ، وعلى عدم المسقط ، والمبرى لذلك ، أو لشيء منه ، وعلى أن ذلك باقي في ذمة المتوفي المذكور ، إلى حين وفاته ، وأنه يستحق قبض ذلك ، شرعاً بتمامه ، وإن باطن أرض ذلك كفااهرة ، وعن ذلك جميعه ، لدى سيدنا ومولانا الحاكم المتداعا لديه ، أحسن الله إليه ، الثبوت الشرعي

بشهادة من سمي أعلاه، وثبت جريان حلقه، لدى سيدنا ومولانا الحاكم المشار إليه، الثبوت،
بشهادة شهوده، وحكم أيد الله تعالى أحكامه، وأحسن إليه، في ذلك، حكماً صحيحاً
شرعياً، وأمر بدفع ذلك، للمدعي عن المذكور، من مخلفات المتوفي المذكور، أمراً شرعياً،
وأشهد على نفسه الكريمة بذلك، وبه شهد. «شهود الحال».

(٣) مصدر الوليقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة القسة العربية، سجل (١)، ص ٢٢٣، مادة

(٥٧٦)

تاريخها:

٢٣ رمضان ٩٧٠ هـ / ١٥٦٣ م.

النص:

«بين يدي مولانا. رمضان بن عبد الرحيم القسام، ادعى السيد الشريف مشعل بن السيد
الشريف أحمد بن السيد الشريف راجع الابراهيمى، الوصي الشرعى، من قبل الشرع
الشريف. على مبارك ومحوزه، ولحوزتهم. أتباع المرحوم السيد الشريف اسماعيل بن الشريف
بجي بن الشريف محمد، الحجازي الحسني التنبجي، على بريك بن تريل الله بن حسن الحجازي
التنبجي، الصيرفي بين القصرين، بأنه تسلم من السيد الشريف اسماعيل المتوفي المذكور، في
حال حيويه، من المأوود البلدى، خمسون رطلاً، ضمن جئت نحاس، وأزرق مناصفة،
محبوك، ونصف سوسته خمسين، ذرعها عشرون ذراعاً، وحلقت خمسين محبوك، الطرفين،
ومطالبت بذلك، فمثل سؤال عن ذلك، فأجاب بالاعتراف في ذلك جميعه، فأمر الحاكم
المولى إليه، بدفع ذلك للوصي المذكور، فأحضر النصف سوسته الخمسين المذكورة، والأزرق
المناصفة المذكور، والحلق الخمسين المذكور، وسلم ذلك للوصي المذكور، بالحضرة والمعاينة
بذلك، وقبل السيد الشريف مشعل الوصي المذكور، من بريك الحجازي المذكورة، من
الذهب السلطاني الجديد، ديناراً واحداً، ومن الذهب القروي ديناراً واحداً، ومن القلوس
الجديد ستة أنصاف، وذلك ثمن الدست النحاس المملوء بالمأوود البلدى، الذي زنته خمسون
رطلاً بالوزن المصري، المبتاع ذلك من السيد الشريف مشعل الوصي المذكور، على بريك

المذكور، في يوم تاريخه، ولم يتأخر له من ذلك مقابلة، ولا شيء ولا جل، وأن بمقتضى ذلك خلت يد بريك المذكور، لورثه المرحوم اسماعيل المتوفى المذكور. الخلو الشرعي، وصدق على ذلك السيد الشريف مشعل الوصي المذكور، التصديق الشرعي، وعلى السيد الشريف مشعل الوصي المذكور، الخروج من عهدة ذلك لورثة المرحوم اسماعيل، المتوفى المذكور، بالطريق الشرعي، ولبت الأشهاد عليهما بذلك، لدى سيدنا ومولانا الحاكم الحنفى، القسام الشرعي، المسمى إليه أعلاه، الثبوت الشرعي، بشهادة شهوده، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك، وبه شهده. «شهود الحال».

(٤) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٢٥٨، مادة (٦٠٩).

تاريخها:

٢٢ شوال ٩٧٠ هـ/ ١٤ يونية ١٥٦٣ م.

النص:

«بين يدي مولانا، رمضان بن عبد الرحيم القسام. بعد أن تبرع الشريف مشعل بن السيد الشريف أحمد بن السيد الشريف والحاج الخجازي الابراهيمى الحنفى الوصي الشرعي من قبل الشرع الشريف، على أيتام المرحوم السيد الشريف اسماعيل الحنفى، الصيرفي بخط الشواين، تجاه الغزل. كان. للمعلم سبيع بن سبيع بن عثمان الكعكي، بمبلغ قدره من الفضة الجديدة السلمانية. معاملة تاريخه بالدبار المصرية. عشرون نصفاً، تبرعاً شرعياً، مقبولاً مقبوضاً، بيده باعتراقه بذلك، الاعتراف الشرعي، ولم يتأخر له من ذلك مقابلة. ولا شيء قل ولا جل، وصدقه على ذلك، الشريف مشعل المذكور، التصديق الشرعي، أقر كل منها الأقرار الشرعي، وهما بحال الصحة، والسلامة. والضواعة، والاختيار، أن كل منها لا يستحق على الآخر بسبب من سائر الأسباب، زاد المعلم سبيع المذكور، في إقراره. ولا على السيد الشريف اسماعيل الصيرفي المتوفى المذكور، ولا في تركته ولا على أصوله، من ذريته، حقاً

مطلقاً، ولا استحقاقاً، ولا دعوى، ولا طلباً، بوجه ولا سبب ولا فضا، ولا ذهباً، ولا فلوساً، ولا نحاساً، ولا أثاثاً، ولا مصاعاً، ولا وديعة ولا عارية، ولا محباً، ولا مدخوراً، ولا معاملة، ولا استجرار، ولا حساباً، ولا غلطاً فيه، ولا علقه، ولا ديناً، ولا عيناً، بمسطور، ولا بغيره، ولا حقاً من الحقوق على الاحلاق، والعموم، والشمول، والاستقرار، ولا سهواً، ولا نسياناً، ولا يميناً بالله تعالى، ولا شيء قل ولا جل، لما سلف من الزمان، وإلى تاريخه، وثبت الاشهاد عليها بذلك، لدى سيدنا، ومولانا الحاكم المومى، إليه أعلاه، الثبوت الشرعي، بشهادة شهوده، وأشهد على نفسه بذلك، وبهذا شهد. «شهود الحال».

(٥) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٥٢، مادة (٧٠٩).

تاريخها:

٢٢ جمادى الثاني ٩٧١ هـ / ١٦ فبراير ١٥٦٤ م.

النص:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

. بين يده اشترى الصلر الاجل، الكبير المحترم. حسين بن علي بن جميل النعمي الحجازي، العطار بسوق الفحامين بالقاهرة المحروسة، بماله لنفسه من الأعوين الشقيين، هما منصور وعلي ولدا الحاج محمد حسن من أهل بركة الحاج الشريف الشهير والدهما باذ بطى، فباعاه بالسوية جميع الحصة، التي قدرها الثلث. ثمانية أسهم كوامل، من أصل أربعة وعشرين سهماً شايعاً ذلك في جميع الجنية، الكاينة ببركة الحاج الشريف، بالجهة الشرقية، المتخلل أرضها، بانشاب البلح الحياتي، الودي، ونظير ذلك من البيرين الماء، المعين، ونظير الحصة المذكورة فيه، من القطعة الارض، الكاينة بالجنية المذكورة فيه، شركة موسى وزقروق، وفيها بذلك من المنافع والمرافق والحقوق. المحصور كل ذلك، بمحدود أربعة، بأعلايها، الحد القبلي ينتهي إلى جنية الشريف سيدي سلامة، والحد البحري ينتهي إلى

الطريق وفيه الباب، والحد الشرقي ينتهي إلى الدرب الوسطاني، والحد الغربي ينتهي إلى جنبنة ابراهيم القباني، ومن يشركه، ونظير ذلك من حقوق ذلك وحدوده وحقه وحقوقه، وما يعرف به، وينسب إليه، المعلوم ذلك عندهم العلم الشرعي، النافي للجهالة، شرعا الجارية الحصة الميعة أعلاه، بين البايين المذكورين فيه، وملكها وحوزها، واختصاصها، وتعرفها الشرعي ومعروف بانتسابها إلى حين صدور التبايع المشرح فيه، بتصادقهم على ذلك اشترا شرعياً، بثمن مبلغه عن الحصة الميعة أعلاه، من الذهب السلطاني الجديد السلطاني، معاملة تاريخه بالديار المصرية، أربعة دنانير، وربع دينار ولحمن دينار، ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البايين المذكورين فيه، القبض الشرعي من المشتري المذكور فيه، بتسلم الحصة الميعة أعلاه، التسليم الشرعي بالأذن الشرعي بالتخلية، بعد النظر، والمعرفة، والتقليب الشرعي، والمعاهدة الشرعية واسقاط الغبن من الجانبين، وتصادقوا على ذلك، تصادقاً شرعياً، ثم بعد ذلك، وابعاده على الوجه الشرعي، اذن البائعان فيه، للمشتري المذكور فيه، أن يصرف من ماله، على تعمیر حصنها من الجنبنة المذكور فيه، من بنا، ولحمن أشجار بلح وأجرة نقلها، إلى الجنبنة المذكورة، ومن جملة ذلك ما يصرفه على حصنها من ذلك، على الارضين المذكورين، الاذن الشرعي المقبول، وتبرعاً للمشتري المذكور فيه بالعمل في حصته، من سقى الاشجار الثابتة، بأرض الجنبنة المذكورة فيه، التبرع الشرعي المقبول، وتصادقوا على ذلك كله تصادقاً شرعياً، وشمل ذلك الثبوت من الحاكم المالكي القراف، المشار إليه فيه، في تاريخه.

(٦) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٢٥، مادة (٩٤٨).

تاريخها

٢٢ رجب ٩٧١ هـ/ ٦ مارس ١٥٦٤ م.

بين يدي سيدنا الحاكم المالكي القرافي، المشار إليه فيه، تصادق الحاج الاجل مبارك بن ابراهيم بن مبارك، الحجازي البني، الصيرفي، والحاج أبو الخير بن محمد بن عبد الله، المدلوب في الغلال، ساحل بولاق القاهرة، تصادقاً شرعياً، وهما بحال الصحة والسلامة، والطواعية والاختيار، على أن آخر ما يستحقه الحاج مبارك البني، المبدأ ذكره بذمة الحاج أبو الخير المثنى بذكره، من سائر ما يبيها من المعاملات والديون السابقة، على تاريخه. وإلى تاريخه، مبلغاً وقدره من الذهب السلطاني الحديد السلياني الوزن التام، والعيار، معاملة تاريخه بالدينار المصرية، سبعة وثلاثون ديناراً، حكم ذلك الخلول من ذلك، نصف دينار، والباقي على حكم انظره، الثلاثين ديناراً من ذلك، على أن يقوم له بها مقسطاً، على مدين، فما يقوم لديه نصف شهر شعبان، سنة إحدى وسبعين وتسعين، وهي سنة تاريخه، ستة دنائير، وما يقوم لديه في سلخ كل شهر يمضي من أول شهر شعبان سنة إحدى وسبعين وتسعين، وهي سنة تاريخه دينارين، على أنه بعد مضي خمسة أيام، من الشهر الثاني، ولم يعرف القسط الأول كان حقه سابقاً، عن الأنظار والأنظار الشرعي المقبول، وتصاقوا على ذلك تصادقاً شرعياً، وأشهد عليه الحاج أبو الخير فيه، شهوده الأشهاد الشرعي، وهو بالصفة المشروحة أعلاه، أنه لا يدفع المبلغ الفاضل معاه بعضه إلا بمحكمة شرعية، وشهادة شهودها وأنه متى ادعى، دفع ذلك، أو بعضه بغير محكمة شرعية، وشهادة شهودها كان حقه ساقطاً من دعوى الدفع، وكانت يسته التي قيمها من غير شهود المحاكم كاذبة، لا تمسك له بها، وقبل منه الحاج مبارك المذكور فيه، قبولاً شرعياً وتصادقاً على ذلك، تصادقاً شرعياً وعلى أنها توافقاً وتراضياً، بأن يكون دفع المبلغ المذكور، على يد حسام الدين القياني، ببولاق القاهرة، خاصة، أنه لم يشهد بذلك حجة محكمة شرعية وشهادة شهودها، وتصادقاً على ذلك تصادقاً شرعياً، ثم أقر كل منهما أنه لا يستحق على الآخر منها، بسبب ذلك ولا بسبب غيره. من سائر الأسباب كلها مطلقاً، حقاً، ولا استحقاقاً، ولا دعوى ولا طلباً، ولا فضة، ولا ذهباً، ولا فلوساً، ولا نقاشاً، ولا نحاساً، ولا أثاثاً ولا ودعية، ولا عارية، ولا محباً، ولا مدحوراً، ولا علقه، ولا تبعة، ولا حساباً ولا غلطاً فيه، ولا نسياناً، ولا مهابة، ولا هولاً، ولا ديناً، ولا عيناً بمسطور ولا بغيره، ولا بمجناً بالله تعالى، ولا شيئاً قل ولا جل كما سلف من الزمان وإلى تاريخه، سوى ما ذكر أعلاه، على حكم أعلاه. بغير زائد على ذلك وشهد عليها بذلك، كل من حضر ثبوت وحكمه.

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

- تشمل وثائق المحاكم الشرعية المصرية وهي محفوظة في الأرشيف المصرية التالية:
- (أ) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، وتحفظ به سجلات المحاكم الشرعية المركزية التي كانت قائمة بالقاهرة في العصر العثماني، ووثائق المحاكم التي أشير إليها في هذا البحث
- (١) محكمة الصالحية النجمية، (٢) محكمة القسة العربية، (٣) محكمة القسة العسكرية، (٤) محكمة الصالح.
- (ب) أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، وتحفظ به سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء الخاصة بالقرنين العاشر والحادي عشر المجريين، السادس عشر، والسابع عشر، الميلاديين.
- (ج) دار الوثائق التاريخية القومية، وتحفظ به وثائق سجلات محكمة المنصورة الشرعية الخاصة بالقرنين العاشر والحادي عشر المجريين، السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، فضلاً عن محافظ الحجج الشرعية الخاصة بكثير من المحاكم. كذلك يحفظ بهذا الأرشيف سجلات محكمة قنا الشرعية.
- (د) أرشيف دار المحفوظات العمومية بالقاهرة وتحفظ به: سجلات محاكم المنصورة، الاسكندرية، رشيد، دباط، ومحاكم الأقاليم الأخرى، الخاصة بالقرنين الثاني عشر والثالث عشر المجريين - الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

ثانياً: المراجع:

- (١) ابن عباس: محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور الجزء الخامس، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦١ م.
- (٢) البتوني، محمد ليلى: الرحلة الحجازية لولي النم، الحاج عباس حلمي باشا الثاني، خديوي مصر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٢٩ هـ.
- (٣) الجاسر: حمد: بلاد ينبع، لغات تاريخية وانطباعات خاصة، رقم (٣) نصوص وابحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، منشورات دار الإمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، د.ت.
- المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، معجم مختصر، بحوي أسماء المدن والقرى، وأهم موارد البادية، ثلاثة مجلدات رقم (٢١٩-٢٢٢) نصوص وابحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب. منشورات دار الإمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، د.ت.
- (٤) الجزري: عبد القادر الانصاري: دور القرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة العظيمة، تحقيق: الجاسر، حمد، ثلاثة مجلدات، دار الإمامة، الرياض.
- (٥) الحري: الإمام أبو اسحاق: كتاب المناسك وأماكن طرق الحج، ومعالم الجزيرة، تحقيق: الجاسر، حمد، دار الإمامة، الرياض.

- (٦) الخطيب: عبد الكريم محمود، تاريخ جبهة، من سلسلة تراث الجزيرة العربية، الطبعة الأولى دار أبياء الرياض ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ م.
- (٧) الرشدي: الشيخ أحمد: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ول إمارة الحاج. تحقيق، ليلي عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠ م.
- (٨) السليمان: علي بن حسين: العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.
- (٩) سمرة علي فهمي: إمارة الحاج في العصر العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، أجازت من قسم التاريخ، كلية الأدب، جامعة الاسكندرية ١٩٨٢ م.
- (١٠) السنوسي: محمد، الرحلة الحجازية، تحقيق، علي الشنوفي، تونس ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
- (١١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عبد شمس ١٩٧٤ م : «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية في العصر العثماني»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية جامعة الكويت، ١٩٨٢ م. : النشاط التجاري في البحر الأحمر، ضمن أبحاث ندوة البحر الأحمر عبر العصور، القاهرة ١٩٨٠ م. نشوء الرأسمالية المصرية المحلية خلال العصر العثماني، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت ١٩٨٥ م.
- (١٢) ليلي عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عبد شمس ١٩٧٨ م.
- (١٣) مالكي: سليمان عبد العزى: بلاد الحجاز منذ بداية عهد الأشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد (من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري) رقم (٣٢) مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م. : طريق حجاج الشام ومصر منذ الفتح الإسلامي. مجلة «الدار» العدد الأول، السنة العاشرة، شوال ١٤٠٤ هـ/ يونيو ١٩٨٤ م.

الهوامش والتعليقات

- (١) انظر حول العلاقات بين مصر والحجاز الدراسين الجادتين التاليين:
- (أ) مالكي: سليمان بن عبد العزى. بلاد الحجاز منذ بداية عهد الأشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد. (من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري) رقم (٣٢) مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
- (ب) السليمان: علي بن حسين: العلاقات الحجازية المصرية، زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م.
- (٢) كثير من الأسر الحجازية التي توجد في مكة المشرقة، والثنية النورة، وجدة، وينبع تحمل لقب المصرية بل إن الأستاذ حمد الجاسر، أن أغلب سكان مدينة ينبع (من الأسر العربية التي انتقلت من صعيد مصر، واستوطنت هذه المدينة) انظر: الجاسر حمد، بلاد ينبع، ص ١٢٨.
- (٣) بخصوص هذه المحاكم وعدد سجلات كل محكمة، وأماكن حفظها انظر: - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، طبع جامعة عبد شمس، القاهرة ١٩٧٤ م.
- (٤) سوف نقوم بنشر نصوص هذه الوثائق قريباً في سلسلة من المجلدات لأهيتها لدراسة تاريخ بلدان الجزيرة العربية

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري بعد أن قمت بنسخها بالترتيب منذ بداية. بحلى في هذه السجلات. وحرصت على مراعاة دقة وقد يوفقنا خدمة تاريخنا العربي.

(٥) مالكي: سليمان بن عبد الله، طريق حجاج الشام ومصر منذ الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن السابع الهجري، مجلة، «الدار» العدد الأول، السنة العاشرة، شوال ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م، ص. ٢١٨.

(٦) عبد الرحمن عبد الرحمن: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية في العصر العثماني. مجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، شتاء ١٩٨٣ م.

(٧) بركة الحاج: قرية توجد بمحافظة القليوبية وعرفت بهذا الاسم، لتجمع الحجاج بها، حيث كانت قافلة الحج، بعد خروجها من القاهرة، تتجدها نقطة البداية لهذه الرحلة الدينية، كذلك كان الحجاج يتولون بها عند عودهم من الحجاز، وكانت عامرة بالسكن وأشجار النخيل.

(٨) عجمي: قلعة تقع إلى جنوب غرب السويس، وقد عمرها السلطان سليم الأول.

(٩) القلعة: كانت في القديم، مركزاً للتجارة بين مصر وبلاد العرب والعراق وفارس، وفي العصر العثماني، صارت قرية صغيرة في أيدي عرب القويطات. بنى بها السلطان مراد الرابع قلعة، وعين بعض الجند حراساً وبها أشجار ونخيل وماؤها عذب، وكان أمير الحاج يقوم فيها بعزل الذين لا يستطيعون مواصلة السفر لمريضهم أو فقرهم. ويعطيهم ما يكفيهم من القوت من القيساط، ثم يستأجر لهم سبيكاً، يسيره بهم إما إلى مصر أو إلى جدة.

(١٠) الأزرق: إحدى المحطات الهامة، وكانت قلعة بها حشد حراسها، ومياهها غير صالحة للشرب، وكانت تتم بها عمليات البيع والشراء بين العرب والحجاج.

(١١) ينبع: تنقسم إلى قسمين، «ينبع النخل» و «ينبع البحر»، وعندما يطلق عليها اسم ينبع فقط، يقصد به، «ينبع النخل» وسكان «ينبع النخل» من عرب جبهة، وحرب، وهي الآن ذات قرى وفيها إمارة من إمارات «اللدنية» الشورة، وقد ازدادت شهرة «ينبع البحر» بعد ذلك وأصبحت ميناء «اللدنية المتوردة»، ومنفذها على البحر الأحمر. وهي الآن إمارة من إمارات اللدنية.

(١٢) رابع: قرية على البحر الأحمر، كانت بها قلعة بها بعض الجند العثماني، وماؤها من الحفر والآبار، وأهلها من زيد، وكانت تأكل إليها بعض السفن، لشراء ما يصطاده أهلها من الأصناف وغيرها، ويبعون فيها المواد المتنوعة مثل الدخان والذخيرة.

(١٣) خليص: قرية. مياهها غزيرة وتسكبها قبائل زيد، وكان بالقرب منها واحة. بها مياه جارية، وفيها بساتين ونخيل.

(١٤) عسقلان: محلة كان ماؤها قليل. وفي طريقها عقبة لا تسع إلا جملاً جملأً، ويسكنها عرب الجهة بشور (بشر) وحمران. بخصوص محطات قافلة الحجاج والطريق البري الذي كان يسلكه الحجاج والتجار، اعتمدت فيها على المصادر التالية والتي يمكن الرجوع إليها لزيد من التفصيل:

(١) ابن أبياس: محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ٥، ص ٢٠٥، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) الجاسر: حمد: المعجم الجغرافي (معجم مختصر)، ثلاثة مجلدات، دار الجامعة، الرياض. : بلاد ينبع، مجلة تاريخية جغرافية وانطباع خاصة، دار الجامعة الرياض.

(٣) الجزري: عبد القادر الانصاري، دور القرائد، المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة العظيمة، تحقيق، الحارس، حمد، ثلاثة مجلدات، دار الجامعة الرياض.

(٤) الحربي، الامام أبو اسحاق: كتاب المسالك، وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، تحقيق حمد الحارس دار الجامعة الرياض.

(٥) السليمان: علي بن حسين: العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.

(٦) سميرة علي فهمي: إمارة الحاج في العصر العثماني، رسالة ماجستير من قسم التاريخ آداب اسكندرية، غير منشورة.

(٧) السنوسي: محمد، الرحلة الحجازية، تحقيق علي الشنوي، تونس ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

(٨) ليلي عبد الطيف: الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة ١٩٧٨ م.

(٩) أحمد الرشدي: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق ليلي عبد الطيف، القاهرة ١٩٨٠.

(٩) مالكي: سليمان عبد النبي: بلاد الحجاز، مرجع سبق ذكره: طريق حجاج الشام ومصر، ودراسة سبق ذكرها.

(١٥) عذاب: تقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر، ولا تزال انقاضها جنوب القصير بمسافة عشرة كيلومترات. وكانت في العصور الوسطى من أهم الموانئ على البحر الأحمر، فقد كانت تصل إليها السفن من الهند واليمن، وكانت تنهي إليها قوافل الحجاج الذين يعبرون البحر الأحمر إلى جدة، وكانت تعتبر مركزاً هاماً لتجار الشرق الذين يأتون إليها بسلع وبضائع من الهند، والحبشة واليمن.

(١٦) القصير: تقع على شال «عذاب» بعشرة كيلومترات، وقد ازدادت أهميتها عندما تضاعفت أهمية عذاب، بسبب حليجها الطبيعي، الذي يجعل مباحها في مأمن من التعديات البحرية وقد كانت إحدى الموانئ الرئيسية في عصر محمد علي، لأرسال المؤن والامدادات عن طريقها لقواته التي تواجدت بالحجاز.

(١٧) ابن إلياس، محمد بن أحمد: المصدر السابق ح ٥، ص ٣١٦. - أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: سجلات الحاكم الشرعية، محكمة القصة العسكرية، سجل (١٧٥) ص ٢، مادة (٥)، سجل (١٧٦)، ص ١٨، مادة (٤٨). - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: النشاط التجاري في البحر الأحمر، ضمن أبحاث ندوة البحر الأحمر، القاهرة ١٩٨٠ م.

(١٨) الخطيب، عبد الكريم محمود: تاريخ جبهة، ص ٣٤-٣٤.

(١٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري، سبق ذكره، ص. ص. ١٤٩-١٦٧.

(٢٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة سجلات عاكم، القصة العربية، القصة العسكرية، الصالح، الصالحية التجنبية. - دار الوثائق القومية: سجلات محكمة المنصورة الشرعية.

- أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية.

- ابن إلياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق ح ٥، ص ١٩٣، حيث ذكر في معرض خروج ابن السيد الشريف بركات أمير مكة وتوديع السلطان سليم له قوله «فوجه إلى وطاقه بالريدانية، فكان له موكب حقل، وأطلع عليه لفظان تماسيح مذهبا، وقدامه الرماة بالقط». وعرج صحبته غالب الحجازيين، الذين كانوا بالقاهرة، وقد تادى لهم السلطان بأن الحجازيين الذين بالقاهرة، تخرج صحته.

(٢١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: نشوء الرأسمالية المصرية الحديثة، دراسة من خلال وثائق الحاكم الشرعية المصرية، المجلة العربية للعلوم الانسانية، ١٩٨٥ م.

(٢٢) سوق أمير الجيوش: أحد أسواق القاهرة الكبرى التي كانت قائمة في العصر العثماني.

(٢٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (١)، ص ٣٢، مادة (٥٢)، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ٩٧٠ هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٥٦٢ م.

(٢٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (١)، ص ٣٦، مادة (٦١)، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ٩٧٠ هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٥٦٢ م.

(٢٥) سوق الصغامين: أحد أسواق القاهرة الكبرى التي كانت قائمة آنذاك، وكان متخصصاً في بيع الأقمشة الهندية والغربية

والسلع المستوردة.

- (٢٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٥٢، مادة (٧٠٩)، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ١٩٧١ هـ/ ١٦ فبراير ١٩٦٤ م.
- (٢٧) سجلات هذه المحاكم محفوظة بدار الوثائق القومية، ودار المحفوظات العمومية، وأرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية.
- (٢٨) ابن أبياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، ص ٢٤٤، حيث ذكر في معرض حديثه عن معاقبة الصيارقة الذين يصرفون العملة بسعر أقل من المحدد لما قوله «قبض ملك الأمراء على شخص من الصيارف الحجازيين، وكان يجلس على قفص عند سوق الباسطية، فلما قبض عليه، رسم بشقه، شفع فيه غير الدين نائب القلعة، ورغم مبلغاً له صورة، حتى سلم من الشق، ولا له ذنب أو وجب ذلك، سوى أنه أصرف أشرفياً، بزيادة خمسة أنصاف، وقد خالف المنادة وأصرف أشرفياً ذهباً بخمسة وخمسين نصفاً، بزيادة خمسة أنصاف، فكاد أن يشق ظملاً، وقيل بل شقه على باب زويلة، وأمره مشهور بما وقع له في ذلك اليوم. ولم يقل فيه شقاعة، وشقه على خمسة أنصاف، وراح قتلماً».
- (٢٩) سوق بين القصرين: من أسواق القاهرة الكبيرة التي كانت قائمة منذ العصر المملوكي.
- (٣٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (١)، ص ٣٣٣، مادة (٥٧٦)، بتاريخ ٢٣ رمضان ٩٧٠ هـ/ ١٦ مايو ١٩٥٣ م.
- (٣١) خط الشواوين: أحد خطوط القاهرة التي كانت معروفة آنذاك، يقع ما بين الخيرية والصليبة وكان به سوق يعرف بسوق الشواوين.
- (٣٢) سوق الغزل: أحد الأسواق الفرعية المتخصصة في بيع الفلاس الغزل، وكان يقع بقط الشواوين.
- (٣٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٢٥، مادة (٨٤٩)، بتاريخ ٢٢ رجب ٩٧١ هـ/ ٦ مارس ١٩٦٤ م.
- (٣٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (١٥)، ص ٦٠، مادة (١٢٩)، بتاريخ ١٤ ذي الحجة ١٠٠٩ هـ/ ١٦ يونيو ١٦٠١ م.
- (٣٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٢٠٩)، ص ٢٥٢، مادة (٩٠٧)، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ٩٧١ هـ/ ١٦ فبراير ١٩٦٤ م.
- (٣٦) انظر سجلات المحاكم السابق الإشارة إليها.
- (٣٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (٦)، ص ١٥٣، مادة (٢٤٤)، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ٩٨٧ هـ/ ٤ يونيو ١٥٧٩ م.
- (٣٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٢١٧)، ص ٧٥، مادة (٣٢٤)، بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٠٠٣ هـ/ ٩ أغسطس ١٥٩٦ م. وانظر كذلك على سبيل المثال: محكمة الصالحية النجمية، سجل (٤٧٣)، ص ١١٩، مادة (٥٢٣)، ١٤ الحجة ١٠٠٤ هـ/ ٩ أغسطس ١٥٩٦ م. : محكمة القصة العربية، سجل (٧)، ص ٢٤٠، مادة (٣٣٠)، بتاريخ ٢٧ محرم ٩٨٩ هـ/ ٣ مارس ١٥٨١ م.
- (٣٩) الجديدة: من قرى بدو، وكان طريق الحاج منها يميل إلى نحو الشرق قليلاً، وتسكنها قبائل الاحامدة، وغيرها بمطقة إمارة المدينة حالياً، والصفراوي، نسبة إلى وادي الصفراء تقع فيه القرية.
- (٤٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القصة العربية، سجل (٧)، ص ٢٤٠، مادة (٣٢٠)، بتاريخ ٢٧ محرم ٩٨٩ هـ/ ٣ مارس ١٥٨١ م. وكذلك: محكمة الصالح، سجل (٢١٧)، ص ٢١، المادتين (١٦٨، ١٦٩) بتاريخ أول القعدة ١٠٠٢ هـ/ ٨ يونيو ١٥٩٥ م.